

الفساد المالي وفرص الاستثمار في الاقتصاد العراقي

م. د. رجاء عبد الله عيسى
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة
قسم الاقتصاد

ملخص

يعد الفساد احد العوائق أمام النمو الاقتصادي وتحقيق فرص الاستثمار وأخطرها بعد الاستقرار الأمني، أن الفساد يعصف بالاقتصاد العراقي بشكل ملفت للنظر وله جذور منذ عقد الثمانينات من القرن المنصرم الى يومنا هذا. تستهدف الدراسة التعرف عملياً على تأثير الفساد على الاستثمار في الاقتصاد العراقي وكشف الإمكانيات وعوائق الاستثمار في العراق وتوضيح الفرص الاستثمارية على مستوى العراق واثار الفساد في الاستثمارات . وسيتم التركيز على بيان حجم الفساد والاستثمار في العراق وباعتماد اسلوب القياس الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية لكل من نسبة الفساد والتخصيصات الاستثمارية في الوزارات العراقية لعام 2007. وبينت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي للفساد على الاستثمار وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والقياسية

Summary

Corruption is one of the barriers to economic growth and investment opportunities, and after the most serious security and stability, that corruption plagued the Iraqi economy is striking and has roots since the eighties of the last century to the present day.

The study aimed to identify practical impact of corruption on investment in the Iraqi economy and revealed the possibilities and obstacles to investment in Iraq and clarify the investment opportunities at the level of Iraq and the impact of corruption on investments.

The focus will be on the statement of the extent of corruption and investment in Iraq and the adoption of the style of economic measurement using cross-sectional data for each of the level of corruption and investment allocations in the Iraqi ministries for the year 2007. The results of the study and a negative impact of corruption on investment and this is consistent with the logic of economic theory and the standard





مقدمة

يعد الفساد احد العوائق الاساسية امام النمو الاقتصادي وتحقيق فرص الاستثمار واطورها بعد الاستقرار الامني، اذ يؤثر الفساد في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص. ففي حال الاستثمار الحكومي، ينعكس على نوعية الاستثمار، وعلى الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات، فيزيد من تكاليف الاستثمار. كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى، لها القدرة على إنتاج الربح، مما يؤثر سلباً في عملية تخصيص الموارد، وبهذا يعوق عملية التنمية. فضلاً عن ممارسات الفساد في القطاع الخاص التي تمثل تكاليف إضافية للاقتصاد. ان انخفاض معدلات الفساد وتوافر قواعد لممارسات الإفصاح والمساءلة تعد احد العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الاجنبية التي لها مردود ايجابي على الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث

في ظل الدمار الشامل الذي شهدته البنية التحتية للاقتصاد العراقي بعد عام 2003 اصبح من الواجب البحث عن اعادة بناء هيكل الاقتصاد العراقي من جديد. فكانت فكرة جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية احدى السبل لتحقيق دفعة قوية للتقدم الاقتصادي، الا ان الفساد يعد احد العوامل التي تحول دون تحقيق ذلك من هنا جاءت اهمية الوقوف على مظاهر الفساد واسبابه وتوضيح طبيعة العلاقة بين الفساد والاستثمار.

مشكلة البحث

استشرت مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة العراقية واصبحت ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها فاخذت الدولة جملة من الاصلاحات ومنها كشف الفساد ومكافحته، ذلك لأنه يشكل التحدي الأساسي أمام التقدم والازدهار في الاقتصاد العراقي، مما يحول دون تحقيق الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد، ثم عدم القدرة على جذب الاستثمارات ذات النوعية المطلوبة في معالجة مشكلات الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

ان حجم الفساد المالي يتناسب عكسياً مع فرص الاستثمار في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان مستوى الفساد المالي الذي وصل ذروته في جسم الاقتصاد العراقي وكشف الإمكانات وعوائق الاستثمار في العراق وتوضيح الفرص الاستثمارية على مستوى العراق وعلاقة الفساد المالي في الاستثمار.

منهجية البحث

لدراسة ظاهرة متشعبة وتمس كل جوانب حياة الفرد العراقي اعتمد التحليل الاستقرائي والكمي للوصول إلى أهداف الدراسة



المبحث الاول/ مفهوم وانواع وطرائق قياس الفساد

اولاً: مفهوم الفساد Corruption

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومستمرة، و ظاهرة قديمة حديثة ، وهو يتصل بالطبيعة البشرية ، وبالتالي لا يخلو منها أي مجتمع مهما بلغ هذا المجتمع من مراحل النمو والتطور ويشكل الفساد داءً عضالاً لهذه المجتمعات لأنه العائق أمام تقدمها و تهديداً لمستقبل الأوطان ، والفساد على وفق ما انتهت إليه الدراسات يرتبط بضعف المؤسسات نتيجة تعرضها للاستغلال أو عدم تطبيق القانون أو غموض هذه القوانين أو أن الجهة الفاسدة تعمل على تحويل هذه القوانين وصياغة قوانين تخدم أغراضها وأهدافها أو إلى وضع هيئات المراجعة والمراقبة وتعدد هذه الهيئات لكنه يختلف من دولة إلى أخرى ، واشد انواع الفساد ضرراً تلك التي تقع في الدول النامية ولاسيما التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية ، وتلك التي لم تتضج بعد فيها مؤسسات المجتمع المدني، تلك المؤسسات التي تساعد على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة .

ومصطلح الفساد له معان عدة والتعامل مع هذه المسألة هو تقسيمها وتحليلها إلى عناصرها الكثيرة ، الفساد في اللغة هو من (فسد) أي ضد صلح (1)، فيقال فسد الشيء أي غير صالح ويأتي التعبير عنه بمعان عدة في القرآن الكريم حسب موقعه فهو (العناء والتدمير) كما في قوله تعالى (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) (2) ، وعرف الفساد من ناحية الادارية بصيغ عدة منها (3) (الانحراف الأخلاقي لمسؤولين في الحكومة والإدارة) و (التنازل عن أملاك الدولة من أجل مصالح شخصية) . لكن التعريف المعتمد بهذا الصدد هو ذلك الذي استخدمته لأول مرة مؤسسة البنك الدولي الذي ينص على (استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة) (4) ، أو (الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة) (5) . فالفساد هو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية .

ان المفهوم الواسع يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية وعن غياب الاسس والقواعد والضوابط التي تحكم السلوك سوى ضابط واحد هو تحقيق الربح الفردي والمصلحة الذاتية نتيجة الأثانية وحب الذات وبغض النظر عن اثار ذلك على الآخرين ومصلحتهم ومن خلال البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة يمكن تبني مفهوم الفساد الاداري على انه هو السلوك غير الشرعي الذي يسلكه الفرد صاحب الخدمة العامة أو الخاصة في هدر الموارد الاقتصادية وزيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد بهدف تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة (6) أو هو كل فعل يقترفه فرد أو مجموعة أفراد أو جهات خارج نطاق الضوابط والقوانين الاقتصادية والاجتماعية العامة والذي يترتب عليه الحاق الأضرار بالوضع الاقتصادي للبلد بهدف تحقيق منفعة شخصية غير شرعية (7) . ويعرف الفساد بأنه إخضاع المصالح العامة لأهداف خاصة ، فالمصالح العامة هنا مطلقة ، كمشاريع التنمية الكبرى ، سواء متعلقة بوظيفة عامة أم ليست متعلقة بوظيفة عامة ، وهنا تكون الدول قائمة عليها فعندما يتدخل صاحب النفوذ المالي للسيطرة على مجريات الأمور لتحقيق الثراء مقابل أن يعمل على إنقاص حق المواطن في التنمية والتقدم فهذا هو ما يطلق عليه بالفساد (8) .

(1) - محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح الكتاب الثقافي، بيروت، 1981، دار ، ص 503

(2) - القرآن الكريم: سورة العنكبوت (36) .

(3) - بشير مصيطفى: الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة، وإحاة التجارة والاقتصاد، شبكة العراق الثقافية، وإحاث الاقتصاد

والكمبيوتر والبرامج العامة. <http://www.iraqcenter.net/vb/48>

(4) - صندوق النقد الدولي: تقرير التنمية في العالم 1996، واشنطن 1997، ص 124

(5) - باولو مورو: الفساد الاسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998، ص 11

(6) - يحيى غني النجار : الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مؤتمر النزاهة العلمي الأول، فندق المنصور ميليا للأيام 5-6

(تموز 2008) http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc

(7) - د. سيد شور بجي عبد المولى: مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، الطبعة الاولى، (الرياض: جامعة نايف العربية

للعلوم الامنية، 2006)، ص 12

(8) - فايزة الباشا: الفساد وآليات مكافحته، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المحاضرة الرابعة، الجماهيرية العربية

الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 17/10/2005، ص 8.

ان كل انواع الفساد الاداري والمالي لهما انعكاسات اقتصادية وهذا يؤدي ان كل من الفساد المالي والاداري هما أيدي للفساد الاقتصادي اذ كل انواع الفساد تصب في وعاء واحد وهو هدر الاموال والموارد المادية ويأخذ الفساد الاقتصادي اشكال عدة (اتخاذ قرارات اقتصادية لا تتلائم مع الواقع الفعلي للمجتمع، اختلاس المال العام، العمولات، الرشاوى، التهرب الضريبي، تهريب الاموال، الغش الجمركي أو التهرب من الجمارك، إفشاء أسرار العقود والصفقات، الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة، وغسيل الاموال، التوظيف السيئ للأموال، الصفقات التجارية المشبوهة.... الخ⁽¹⁾. وان هذه الدراسة ستركز على علاقة الفساد المالي بضياح فرص الاستثمار التي من المؤمل ان تنهض بالاقتصاد العراقي

ثانياً: انواع الفساد

يُقسم الفساد من حيث الحجم والنطاق والمظاهر مختلفة، فمن حيث الحجم ينقسم الى⁽²⁾ :

1 . الفساد الصغير (Minor Corruption)

وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين أي (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) عن طريق استلام رشاوى من الآخرين والابتزاز وإساءة استعمال السلطة.... الخ .

2 . الفساد الكبير (Gross Corruption)

وهو الفساد المؤسسي ، أو عبر عنه بعضهم بقتاص الدولة. الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين أي (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، فيرتبط بالمقاولات أي المشاريع الكبرى .

والفرق بين هذين النمطين من الفساد يكمن في بينته من جهة وفي قيمته ودرجة تأثيره في الموارد الاقتصادية والمال العام من جهة ثانية .

اما من حيث النطاق فينقسم الفساد الى⁽³⁾:

1 . فساد دولي :-

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلدان وتحت مظلة الاندماج ونظام الاقتصاد الحر . ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل البلد وخارجه بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطاً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعد الأخطر نوعاً .

2 . فساد محلي :-

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) .

والفساد من حيث مظاهره يشمل أنواعاً عدة منها:-

1. الفساد السياسي:- ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة. ومع أن هناك فارقاً جوهرياً بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾- د. هيثم كريم صيوان: الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، مؤتمر النزاهة العلمي الأول، فندق المنصور ميليا للأيام (5-6) تموز 2008.

⁽²⁾- سعاد عبد الفتاح محمد: الفساد المالي وفي العراق المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام ، نسكو، اليمن، 2008، ص134.5 <http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=6&id2=134.5>

⁽³⁾- المصدر السابق، ص6

⁽⁴⁾- ياسر خالد بركات الوائلي: الفساد - مفهومه ومظاهره وأسبابه مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة نبا، العدد 2006، ص80، ص2.

2. الفساد المالي:- ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية⁽¹⁾.

3. الفساد الإداري:- ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام في أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تقتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والمواقع إن مظاهر الفساد متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى⁽²⁾.

4. الفساد الأخلاقي:- والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة⁽³⁾. ويشكل عام ظاهرة الفساد تؤدي إلى هدر المال العام فهناك مثلاً مشروعات تبدأ وتتوقف أو تنفذ بمواصفات رديئة، وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع على الورق وغيرها من أشكال الفساد.

ثالثاً: طرائق قياس الفساد

إن طرائق قياس الفساد تختلف من مؤسسة إلى أخرى والتي تستند في معظمها إلى استقصاء آراء الخبراء وانطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية. ومن طرائق قياس الفساد هي من خلال مؤشرات الفساد ومن أشهرها:-

- 1- مؤشر مدركات الفساد TI:- وهو المؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، ويحسب المؤشر على أساس المتوسط المرجح فزهاء عشرة مسوح مختلفة من التغطية ويتم ترتيب البلدان من (1) وهي البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد إلى (10) للبلدان الخالية من الفساد أو ذات الحجم الضئيل من الفساد⁽⁴⁾.
- 2- مؤشر المركب للحاكمية:- وهو المؤشر الذي يصدره البنك وهو يمثل بعدة جوانب الحاكمية هي التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، ونوعية التدخل الحكومي، وحكم القانون وبناءً على الجوانب الفرعية يتم حساب المؤشر المركب للحاكمية الذي تتراوح قيمته بين سالب (2.5) وموجب (2.5) وكلما كانت القيمة مرتفعة تعني مستوى أعلى من الحاكمية⁽⁵⁾.
- 3- مؤشر القدرة التنافسية GCR الذي يرعاه المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية. قائم هذا المؤشر على أساس مسح 1996 ومسح ائتلاف كبير من الشركات الأوروبية وطلب من الشركات تقدير الفساد وتحديد حجمه بين 1 إلى 7 وعلى وفق مدى المخالفة ازاء جوانب التنافسية للاستثمار في الدول المضيفة ومؤشر الفساد لبلد معين وعلى وفق ذلك هو متوسط جميع المستجيبين للتقديرات لذلك البلد⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ د. سمير عبود عباس و صباح نوري عباس: الفساد المالي في العراق، مظاهره، أسبابه، و وسائل علاجه، مؤتمر النزاهة العلمي الأول، المعهد العراقي للمدة (5-6) تموز 2008. ص 4. www.nazaha.iq/search_web/edare/7.doc

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 2

⁽³⁾ ياسر خالد بركات الوائلي: مصدر سابق، ص 2.

⁽⁴⁾ Vito Tan & Hamid Davoodi: Corruption, public investment, and growth, IMF working paper, wp97/139, October, 1997. p.4.

⁽⁵⁾ علي عبد القادر علي: مؤشرات قياس الفساد، سلسلة جسر التنمية، العدد 70، السنة السابعة، 2008، ص 8

⁽⁶⁾ Vito Tan & Hamid Davoodi: OpCit, p.9.



المبحث الثاني/ مظاهر الفساد في الاقتصاد العراقي واسبابه

أولاً: مظاهر الفساد في العراق:

- 1- استغلال المنصب العام: يلجأ العديد من أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في الدولة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرائق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثروتهم الخاصة، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي لمواطني دولهم . وقد اظهر برنامج النفط مقابل الغذاء الكثير من الممارسات الفاسدة من قبل العديد من المسؤولين المحليين والدوليين في صفقات مشبوهة يتولى مجلس الامن الدولي التحقيق فيها. وقد بلغت تجاوزات الموظفين العمامين على وظائفهم بحدود 1537 حالة في كافة وزارات الدولة العراقية خلال عام 2005⁽¹⁾.
- 2- المحسوبية: برزت وبشكل واضح ظاهرة توزيع المناصب وبخاصة في التعيينات بالاعتماد على مبدأ المحسوبية والولاءات السياسية والدينية أو في عقود التجهيز والاعمار وتوزيعها مقابل رشوة وقد اعلنت هيئة النزاهة العامة عن ما يقارب 1500 جريمة فساد وفي ضلوع عدد من الوزراء وكبار المسؤولين التي من ابرزها تبديد ما يقارب المليار دولار من الاموال المخصصة لوزارة الدفاع في عقود وهمية لتجهيز الاسلحة والمعدات⁽²⁾.
- 3- التهرب الضريبي والجمركي: يقوم عدد كبير من رجال الأعمال والتجار من القطاع الخاص، بدفع الرشوة للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لمدة طويلة نسبياً، أو لقاء غض النظر عن التصاريح الضريبية الكاذبة التي تخفف الأرباح وتعظم الخسائر. وإلى جانب التهرب الضريبي وآثاره في الاستقرار الضريبي (Fiscal Stability)، هناك التهرب الجمركي. وفي العادة يدفع رجال الأعمال والتجار المستوردون للبضائع والآلات والتجهيزات المختلفة إلى ذوي المناصب الرفيعة في الدولة أو للمسؤولين عن الجمارك وبعض أعوانهم وأذئابهم حصصاً من الأرباح، مقابل تخفيض الرسوم الجمركية، أو إعفائهم من دفع الرسوم بموجب استثناء، أو تسهيل دخول البضائع والسلع دون خضوعها للإجراءات القانونية المتبعة. كما بينه تقرير المفتش العام في وزارة المالية عن كثرة عمليات تهريب السيارات إلى داخل العراق عبر المنافذ الجنوبية (صفوان وميناء ابو فلوس وميناء ام قصر وميناء خور الزبير)⁽³⁾.
- 4- الرشوة المحلية والدولية: هذا النوع من الرشوة يدفع لكبار المسؤولين ، فالحكومات تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، وتطرح عدداً من المشاريع للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي، والتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع بالقطاع الخاص الى دفع رشوة لبعض المسؤولين الحكوميين للحصول على مثل هذه المناقصات. أما فيما يتعلق بالرشوة الدولية فتدفع لقاء قيام حكومة بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة دون أخرى (المناقصات الدولية لتنفيذ مشروعات ضخمة، امتيازات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن، شراء الطائرات المدنية، والعتاد العسكري الثقيل والخفيف وبضمنها الطائرات الحربية، مناقصات قطاع الاتصالات النقالة والفضائية، وغيرها). مما يدفع بالشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية⁽⁴⁾ ومنها العراق، إذ بلغت الرشوة في كافة الوزارات العراقية ما يقارب 232 رشوة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ - منظمة الشفافية الدولية: عالم مبني على الرشوة، التقرير العالمي للفساد 2005، ص 2.

⁽²⁾ Transparency International: coalition against corruption; Iraqi ministers on graft charges, Press Release ,October 2005,p.98 .www. transparency.org

⁽³⁾ - خالد حنتوش: : تقرير المفتش العام 2008 في وزارة المالية، وزارة المالية 2009، ص 12.

⁽⁴⁾ - زياد عربية بن علي: الفساد "أشكاله - أسبابه ودوافعه- آثاره-مكافحته و استراتيجيات الحد من تناميهِ - معالجته"،مجلة دراسات إستراتيجية - جامعة دمشق - العدد 16 صيف عام 2005، ص ص 3-2.

⁽⁵⁾ هيئة النزاهة:تقرير اعمال النزاهة 2008، بغداد 2009، ص 21.

- 5- تهريب الأموال: يقوم العديد من المسؤولين الحكوميين بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرائق غير قانونية وغير شرعية إلى المصارف وأسواق المال في الدول الأجنبية، ولا سيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤخراً إلى المصارف الآسيوية، لاستثمارها على شكل ودائع في مصارف تلك الدول لقاء فوائد مرتفعة، أو يقومون بشراء أسهم في شركات أجنبية، أو شراء عقارات.
- 6- الغش الصناعي والتجاري يتمثل بقيام الفرد بإنشاء مصنع غير قانوني أو سري والعمل على تقليد الماركات العالمية والوطنية أو باستيراد قطع الغيار الرديئة لتجمع من جديد وتصبح أجهزة تباع داخل الدولة تنافس الصناعة المحلية لتصاب المصانع الحقيقية بخسائر فادحة، والفساد مثلاً في مجال صناعة العطور يصل إلى نسب مرتفعة حيث الغش والتقليد والتهريب في السوق العراقية ليجري تقليد الماركات العالمية بأخرى رخيصة، وأكثرها غير صالحة للاستخدام الأدمي، واستخدام العبوات الفارغة التي تجمع عادة من القمامة، وتقليد شعارات الشركات الكبرى الشهيرة في هذا المجال ومجال صناعة الأغذية كذلك.⁽¹⁾

ثانياً: اسباب الفساد في الاقتصاد العراقي:-

للفساد الإداري والمالي اسباب عدة في الاقتصاد العراقي وهي لها مبررات عدة يمكن اجمال اهم الاسباب على النحو الاتي⁽²⁾:

- 1- انهيار القيم الاجتماعية لبعض الموظفين مما يؤدي الى فساد الاخلاقه بشكل عام ثم الى خطأ في تعيين هؤلاء الموظفين او تنصيبهم في موقع المسؤولية واتخاذ القرار وكذلك يعود ايضا الى ظاهرة وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية واتخاذ القرار (حتى مع توافر الشروط العامة للوظيفة في هذا الشخص) فان ذلك انعكس سلباً على الاداء الوظيفي لجميع المناصب في الدولة العراقية واضر بسمة الدولة وهيبته وان هذا الاداء البائس كان بالنتيجة مضرّاً بمصالح الدولة والمواطنين معا .
- 2- ظروف السياسية التي اثرت على النواحي الاقتصادية فقد تراجعت الدورة الانتاجية وبالتالي انخفاض الدخل مما يحفز في ظل تردي المستوى المعيشي الى قبول الرشوة والعمولات .
- 3- الفقر والعوز المادي وخاصة خلال عقد التسعينات ادى الى زيادة ظاهرة العمولة والرشاوى.
- 4- اخذ القرارات الخاطئة في حل الجيش العراقي والإعلاميين ادى الى ظهور البطالة وتصادم العمليات الاقتصادية غير الشرعية معها زيادة جريمة غسيل الاموال.
- 5- توافر الربح الكبير وخاصة من الموارد الطبيعية التي تغري الكثير من اصحاب القرار في الدولة لتحقيق مكاسب شخصية.
- 6- عدم الاستقرار الامني وغياب تطبيق القانون وخاصة بعد عام 2003
- 7- تعظيم دور القطاع العام وفي ظل ضعف الاداء الاقتصادي للدولة تجعل معظم المشروعات الاستثمارية تتم بطريقة غير مشبوهة يحتل فيها الفساد يحيزاً واسعاً.

⁽¹⁾ - سلام كية: جرائم الفساد في العراق، آراء و مقالات، <http://www.krg.org>

⁽²⁾ - ضياء كاظم الكنتاني: اسباب نشوء الفساد في العراق، منتديات المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، الواحة المتخصصة ، البحوث الدراسات، <http://www.airssforum.com/f268/t16526.html>



المبحث الثالث/ الاستثمار في العراق المقومات والعوائق

أولاً: مقومات الاستثمار في العراق:

ان العراق يحتاج الى الاستثمار المحلي والاجنبي لاعادة بناء الهيكل الاقتصادي وانهاش دورة الانتاج- كشفت تجربة السنوات القليلة الماضية عن معادلة خاطيرة مفادها انهيار محاولات الأعمار بتراجع الاستثمارات بعد أن وقعت ضحية للفساد الذي يغتال كل الخطط الاستثمارية المعول عليها في نهضة البلاد وإسعاد العباد .

- 1- يحتل العراق موقعا استراتيجياً وسيط بين دول العالم فهو قريب من الاسواق العالمية ويطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهمة لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الادنى والعالم الغربي كما ان العراق يرتبط بشبكة كثيفة من الخطوط البرية والبحرية والجوية بما فيها سكك الحديد (1) وهو ما يوفر لها ميزة القرب من الأسواق الإقليمية والعالمية وانخفاض كلفة النقل.
- 2- توافر مصادر الطاقة وبالذات النفط والغاز الطبيعي بأسعار وتكاليف تنافسية مع ضمانات توريد الطاقة وتوفيرها لأجل طويلة، إذ يوجد في العراق نحو (115) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وهو ما يشكل زهاء 66% من الاحتياطي النفطي في الوطن العربي، فيما ينتج العراق نحو (2) مليون برميل يومياً ، ويصدر من خلال موانئه النفطية معظم النفط العراقي (2).
- 3- ان العراق وللعقود طويلة بقي اقتصاد احادي الجانب ريعي بالدرجة الاولى ولدراسة بسيطة لمواصفات قطاع النفط العراقي، ربما توضح بشكل مقتنع إمكانية إعادة بناء هذا القطاع دون أن يتطلب من العراق توفير موارد مالية ذاتية لأعمار هذا القطاع وتفسير ذلك يكمن في المبررات التالية (3):
أ- أن الكميات الضخمة من الاحتياطي النفطي المتاحة في العراق تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاسترداد الحالي.
ب- قرب النفط من سطح الأرض مقارنة بالدول النفطية عموماً. ويرتبط بذلك أن تكلفة إنتاج البرميل من النفط العراقي هي واحدة من أكثر التكاليف انخفاضاً في العالم.
- ج- تتواجد في العراق أكثر من 80 حقلاً مكتشفاً، في حين أن الإنتاج قاصر على 15 حقلاً فقط. والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف، غياب تكاليف المخاطرة لمرحلة الاستكشافات وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج. وهذا يفسر تنافس شركات النفط الدولية الحصول على عقود نفطية في فترة المقاطعة وفي ظل النظام العراقي السابق.
- 4- يوجد مناطق حرة لا تزال متواضعة من حيث الآثار والنتائج التي حققتها حيث تفيد الإحصاءات المنشورة عن إجمالي المشاريع المقامة في المناطق الثلاث بان عددها لم يتجاوز الـ (125) مشروعاً (103) منها ضمن الأنشطة التجارية والباقي (22) مشروعاً ضمن الأنشطة الصناعية والخدمية (4). وبعد التغيير السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق عام 2003 وصدر قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 نصت المادة التاسعة من البند السابع منه على "العمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء" ويأتي ذلك في سياق الوسائل التي يتم من خلالها العمل على تشجيع الاستثمار.
- 5- توفر المواد الخام لبعض أنواع الصناعات وإمكان استخراج تلك المواد محلياً.
- 6- سوق محلية واسعة قوامها نحو (31) مليون نسمة ،ومعدل نمو سنوي يقدر ب (3%) فضلاً عن إمكان الاستفادة من الموقع الجغرافي لبناء صناعات تصديرية إلى الأسواق الإقليمية والدولية (5).
- 7- وجود قوى عاملة مدربة وكفوءة.

(1) خطاب صكار العاني : جغرافية العراق ارض وسكان وموارد اقتصاديه ، المكتبه الوطنيه ، بغداد ، 1990 ، ص13.

(2) صندوق النقد العربي: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ابو ظبي، ص149.

(3) سمير الصارم: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق ، (دمشق: دار الفكر المعاصر 2003)، ص154

(4) هيئة العامة للمناطق الحرة 2008: تقرير الهيئة العامة للمناطق الحرة 2009، ص9.

(5) تم احتسابه من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية 2008، (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009).

- 8- توافر بعض الصناعات الأساسية التي تقوم بتوفير المواد الخام وتوريدها للعمليات الصناعية التامة وشبه التامة.
 - 9- انخفاض كلفة التشغيل للعديد من الصناعات مقارنة بمثيلاتها في دول العالم الأخرى.
 - 10- وجود مساحات واسعة من الأراضي القابلة لإقامة المزيد من المشروعات الصناعية الجديدة.
 - 11- توجد أراضٍ صالحة للزراعة ومصادر وفيرة للمياه وخصوصاً في المناطق الوسطى من العراق. وان الاهوار تعد ثروة اقتصادية سياحية يمكن ان تجذب اليها العديد من الاستثمارات الاجنبية.
 - 12- وجود بعض عناصر البنية التحتية الجاذبة للاستثمار مثل المطارات والموانئ (ميناء أم قصر خور الزبير وابو فلوس وميناء البصرة الكبير الذي من المؤمل القيام بانشائه من قبل وزارتي النقل والمالية) وخطوط السكك الحديدية وشبكة من الطرقات البرية التي تربط العراق بدول الجوار، وعدد من المحطات الكهربائية التي يمكن تطوير طاقتها الإنتاجية لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب.
 - 13- يزخر العراق بالآماكن الأثرية والتراثية والدينية التي يمكن أن تشكل مجالاً رحباً للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة.
 - 14- إمكان تحقيق عائد مجز من الاستثمار وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
 - 15- مرونة القوانين وسهولة الحصول على تراخيص الاستثمار.
 - 16- التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
 - 17- التحكيم في قانون الاستثمار يذكر بصراحة ينص قانون الاستثمار أن من حق المستثمر على تحكيم في مكان آخر غير العراق.
 - 18- يحق للمستثمر الاجنبي التأمين على استثماراته في جهات خارج العراق.
- رغم تمتع العراق بكثير من المقومات الا ان الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي متعثر دون تقدم بسبب الفساد المستشري.

ثانياً: عوائق الاستثمار في العراق

بعد إصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) وبدأ تشكيل هيئة مركزية للاستثمار وآخر في كل المحافظات ، والمسؤولون على اختلاف مستوياتهم يعملون من اجل تشجيع المستثمرين، وهم جميعاً يأملون أن يلتزم الاستثمار طريقه إلى مكونات الاقتصاد العراقي . من هذه المقدمة نستشعر بأنه توجد عوائق أساسية أمام الاستثمار لم تزل ولا تزال ومطلوب تذليلها وان الاستثمار يحتاج إلى الكثير من الاستعدادات و المقدمات والقوانين التي تتكلم بمنطق المستثمرين. اختلف المختصون بالاقتصاد العراقي بضرورة الاستثمار فذهب فريق منهم إلى أن الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي في بلد مثل العراق مدمرة فيه حتى البنى التحتية حاجة ملحة وعامل أساس في عملية التنمية لأن بناء اقتصاد مدمر بهذا المستوى في زمن محدد أمر لا يمكن من خلال الإمكانيات المحلية المعروفة ، وان استجلاب الشركات العالمية ورؤوس الأموال الأجنبية من اجل إعادة أعمار المرافق الأساسية بما فيها البنى التحتية أمر لا استغناء عنه ، ليس لأنها تحتاج مبالغاً طائلة فحسب وهذا غير ممكن بالاعتماد على مواردنا المحلية بوقت قصير ولكنها تحتاج أيضاً الى حزمة تكنولوجية متطورة بعيدة عن اجتهادات النفعيين وبعيدة عن آفة الفساد ، فضلاً عن ما نحصل عليه من مزايا أخرى تأتي من إدخال رأس المال الأجنبي ، مثل التنوع الاقتصادي والنمو في قطاعات عديدة وما سوف يأتي ذكره لاحقاً ، اما الاقتصاديون القائلون بعدم الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي فحجتهم هي كون العراق من البلدان النفطية الغنية فهو يمتلك القدرة على النمو الذاتي ويمكنه زيادة المبالغ المستثمرة في الأعمار ، وهو بإمكاناته البشرية وظروفه المعروفة لا يستطيع استيعاب الاستثمار الأجنبي بوقت قياسي ، كما أنه لا توجد ضرورة للتضحية بنسبة من الإيرادات تذهب إلى شركات الاستثمار . واخذ حجم الانفاق الاستثمار الحكومي خلال المدة 2004-2009 التذبذب وكما مبين في الجدول(1)



الجدول (1)

الانفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي الاجمالي للفترة 2004 - 2009 مليون دينار

السنوات	الانفاق الاستثماري الحكومي مع المصرف من المنح	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	النسبة
2004	5697551	47958545	11.9
2005	6856427	64000065	10.7
2006	6570835	95587954	6.9
2007	8024431	107828462	7.5
2008	20753935	155635504	13.3
2009	18964867	171956800	11.02

المصدر: وزارة التخطيط و التعاون الانمائي: تحليل مستوى الانفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت للفترة 2004 - 2008، دائرة الاستثمار الحكومي، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول لاعداد خطة التنمية الخمسية (2010 - 2014) المنعقد للفترة 20 - 2009/5/21، ص6

ويبين جدول (1) التذبذب الواضح في معدلات الانفاق الاستثمارية وهو ما يؤشر وجه اخر من اوجه الخلل في السياسة الاستثمارية التي يتم اعدادها بعيداً عن المنهج العلمي وربطها بشكل اكبر بالمتغيرات الخارجية المحيطة بها.

وعلى الرغم من السياسات الاستثمارية العشوائية والمتخبطة الا ان الموصفات التي يمتلكها العراق قادرة على توفر فرص تأمين الاستثمارات المطلوبة باتباع أساليب معمول بها في دول نفطية أخرى في المنطقة وفي العالم، مثال ذلك، عقود الخدمات وعقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية، على أن تطرح هذه العقود من قبل المفاوض العراقي للمنافسة بين الشركات النفطية الدولية، وتوزيعها بشكل مناسب بين أكبر عدد منها تحاشياً للاحتكار من جهة وتوفير سبل سرعة الإنجاز من جهة أخرى، علاوة على ذلك أن هذه الطريقة يمكن أن تضع مسؤولية توفير الموارد المالية الاستثمارية المطلوبة على عاتق الشركات المتعاقدة. ومن المتوقع في ظل هذه العقود المضمونة الربحية أن يكون التنافس حاداً لصالح العراق، سواء من حيث الشروط أو سرعة الإنجاز، طالما هي مربحة وبدرجة عالية للشركات المعنية أيضاً. مثل عقود المشاركة التي تحتل موقعا أكثر أهمية بين جميع الانظمة المالية الاستثمارية في الصناعة النفطية في العالم لانها توازن بين حقوق الدولة السيادية في ملكيتها لثرواتها النفطية والتحكم في انتاجها وبين حقوق الشركة المستثمرة في ان يكون لها افق زمني معقول للاستثمار تستطيع فيه ان تجازف .

- وهناك عوائق عدة للاستثمار اذكر منها الاتي:-
- 1- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي:- ان العراق يمتاز عموماً بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل احد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات الى السوق العراقية⁽¹⁾.
 - 2- انعدام الأمن وسيادة القانون :- أن نعمة الأمن العام والأمان الخاص واحترام القانون ضرورة لكل عمل يرجى منه تأثيراً ايجابياً مستقراً. وأن سيادة القانون تساعد على القضاء على الفساد وتعطي الشفافية في التعامل مما يؤدي إلى تغليب الثقة في كل إجراءات وتصرفات الدولة مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية⁽²⁾.
 - 3- ضعف انتشار الثقافة الاستثمارية :- أي وجود قبول لدى رجل القرار وصاحب رأس المال لمبدأ الاستثمار وما سترتب عليه من واجبات متبادلة وجني أرباح وهذه الثقافة تأتي من جملة عوامل احدها تفعيل أنشطة البحث والتطوير وقرار الاستثمار.
 - 4- عدم استقرار البيئة الاقتصادية:- ان البيئة الاقتصادية تلائم نوع الاستثمار وفيها درجة عالية من الدقة تساعد على الاستقرار في الاستثمار من خلال القوانين والنظم والخطط الاستثمارية حتى يبدأ ويستمر بدون عوائق ثم يزدهر وترتب عليه نتائج جيدة . ينظر المستثمر إلى العراق حالياً بأنه يسير بطريق بيئة اقتصادية مستقره ولو بشكل نظري أكثر بكثير من العملي من اجل تثبيت مبادئ الاقتصاد الحر، وهذا يوفر مناخاً استثمارياً صحياً تدعمه وتعززه القوانين والتشريعات الإمكانيات الطبيعية .
 - 5- ضعف النظام المصرفي الحقيقي والمحاكم القضائية الشفافة
 - 6- تفاقم ظاهرة المديونية الخارجية.تقدر مديونية العراق ب(140)\$مليار شطب العراق منها 80% بشرط اجراء اصلاحات اقتصادية في العراق وفق وصفة صندوق النقد الدولي⁽³⁾.
 - 7- معدلات بطالة عالية وجماع ظاهرة التضخم
 - 8- انهيار البنى التحتية (الكهرباء والاتصالات والنقل)وتقدر قيمة الاستثمارات المطلوبة لتحسين قطاع الكهرباء بحدود(23.3) مليار دولار لغاية 2015 وذلك من اجل الوصول الى قدرات توليدية بما لا يقل عن 21000 ميغاواط ، اما في مجال النقل والاتصالات فهناك تخلف فيهما وتقدر كلف الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات بحدود 37 مليار دولار⁽⁴⁾.
 - 9- انعدام الشفافية:- ان البيئة الاقتصادية تفتقر الى الشفافية و ذلك يؤثر في قرارات الاستثمار بالنسبة للشركات الاستثمارية وعلى امكان التنبؤ بالظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار

¹ د. محمد عبد الكريم العقيدى : افاق الاستثمار الاجنبي في العراق 2005-2007، جريدة الزمان، العدد 2223 في 2005/9/26

² <http://www.azzaman.com/azzaman/ftp/articles/2005/09/09-26/777.htm>

³ (مصدر سابق

⁴ (وزارة التخطيط والتعاون الانماني: خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، 2009، ص37

⁴ (وزارة التخطيط والتعاون الانماني: خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص85



المبحث الرابع/ علاقة الفساد في فرص الاستثمار في العراق

أولاً: حجم الفساد المالي في العراق

إن ظاهرة الفساد برزت بشكل واضح عام 1980 حيث بددت موارد البلاد وامكاناتها الاقتصادية والبشرية في حروب خلال حكم النظام السابق اضافة الى حشد وتكريس جميع الإمكانيات والموارد المالية والاقتصادية والبنى التحتية للدولة والمؤسسات الصناعية والانتاجية لدعم المجهود الحربي وشراء الاسلحة وتجهيز القوات العسكرية وابرام العقود السرية في الاسواق السوداء وما رافقها من فساد وهدر للمال العام غير ان مستوى الفساد منذ بداية هذه الفترة ولحد احتلال دولة الكويت سنة 1990 وصدور القرارات بمحاصرة العراق اقتصاديا احتفظ مستوى الفساد للموظف العام او الوظيفة العامة في العراق بمستوى مساو لمستواه الشائع في دول العالم النامي والدول المجاورة للعراق وكان فسادا داخليا وهذا ما يسمى بالفساد الاصغر غير ان هذا الواقع قد تغير وبشكل كبير بعد 1990 واصبحت ظاهرة الفساد تبرز بشكل لافت للنظر ويعزى سبب ذلك الى ضعف الاوضاع الاقتصادية للفرد العراقي فانخفاض دخل الفرد والموظف العراقي وانخفاض قيمة الدينار العراقي امام العملات الاخرى وتدهور اقتصاد البلد بسبب انخفاض قيمة الدينار حتى اصبح راتب الموظف الشهري يعادل ثلاثة دولارات تقريبا وان الفرد العراقي قد استهلك جميع المدخرات التي يدخرها في سبيل سد احتياجاته المعيشية فأدى هذا الى تفاقم الظاهرة ،فضلا عن لجوء النظام الى ممارسات لم يشهدها تاريخ الدولة العراقية وهي ظاهرة انشاء مشاريع عقيمة أي انشاء مشاريع لا تدر نفعا او فائدة للمجتمع وليس لها أي جدوى اقتصادية او نفع وقد ادت هذه المشاريع الى استنزاف موارد الدولة الاقتصادية والمالية وازدياد حالة التضخم في البلاد وازدياد في انخفاض قيمة الدينار العراقي لقاء باقي العملات الاجنبية الاخرى⁽¹⁾، وان السياسة التي اتبعتها النظام في التسعينيات من القرن المنصرم لادارة اقتصاد البلاد كان لها الاثر الكبير في ازدياد معدلات الفساد وذلك من خلال لجونه الى سياسات اقتصادية فاشلة في معالجة الازمات الاقتصادية التي مر بها البلد إذ لجأ الى اسلوب طبع العملة محلياً دون أي غطاء وإغراق البلد بالديون لقاء فوائد كبيرة والعمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء والممارسات التي حصلت في هذا البرنامج التي وصلت الى حد تورط مسؤولين كبار في منظمة الامم المتحدة في الفساد والمالي هذا البرنامج.

ويقدر الاقتصاديون حاجة العراق من الاستثمارات بأكثر من قدرت الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (218) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (186) مليار دولار خلال السنوات الخمسة للخطة، يمول (100) مليار دولار منها من الموازنة الاتحادية وعلى أساس معدل (30%) سنويا من إجمالي الموازنة الاتحادية، على أن تمول ال (86) مليار دولار الأخرى من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص (53.7%) (46.3%) على التوالي⁽²⁾.

مليار دولار على مدى خمس السنوات ، مما يجعل منه سوقا خصبة للشركات الاستثمارية، إلا أن الفساد وما يحيط بتوقيع العقود والحصول عليها ونقل مهمة التنفيذ المباشر من الشركات الأجنبية الحاصلة على المشاريع لمقاولين محليين غير مؤهلين مع ضمان أكثر من 30% من الأرباح للشركات الأجنبية كان العائق الأكبر في طريق الاستثمار الأجنبي الذي كان قد شهد دخولا فائقا لشركات استثمارية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والسويد وهولندا وإيطاليا وتركيا وإسبانيا وإيران وروسيا وكرواتيا⁽³⁾.

⁽¹⁾ برنامج الامم المتحدة الانماني: الفساد والحكم الرشيد، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، ورقة عمل

(3) نيويورك ، تموز 1997، ص 20

⁽²⁾ - وزارة التخطيط والتعاون الانماني: مصدر سابق ، ص 3

⁽³⁾ وزارة التخطيط والتعاون الانماني: مصدر سابق، ص 16



- ومنذ الاحتلال وحتى الوقت الحاضر تسربت معلومات تتضمن⁽¹⁾:
- 1- قيام عدد من المسؤولين مع بدء احتلال العراق بتشكيل شركات نفطية وهمية خارج العراق لتسهيل حصول الشركات الأجنبية على العقود النفطية العراقية لقاء عمولات..
 - 2- تصدير النفط العراقي في غياب استخدام العدادات، مما يعني سهولة إمكانية التلاعب بالكميات المصدرة وعواندها.
 - 3- قيام سلطة الاحتلال برهن كميات من النفط الاحتياطي لسنوات قادمة، بما يعنيه من نهب ثروات البلاد.
 - 4- اتفاقات سرية فرضتها سلطة المحتل على الحكومة العراقية التي خرجت من رحمها لضمان الامدادات النفطية العراقية للولايات المتحدة الأمريكية بشروط تفضيلية لعقود قادمة.
 - 5- تزويد سلطة المحتل بالنفط العراقي بسعر منخفض ربما لا يتجاوز عشرة دولارات للبرميل الواحد.
- نتيجة للامال السابقة خسر العراق خلال المدة 2003-2008 (45) بليون دولار من تهريب النفط الخام و45 بليون دولار اخرى من المشتقات النفطية، فضلا عن حرق 600 مليون متر مكعب دون الاستفادة منها واسغلال 441 بئراً نفطياً من اصل 1041 بئراً منتجا⁽²⁾. ولم يشهد تشييد مصفاة واحدة على الرغم من العروض المغرية التي قدمتها الشركات الاجنبية.
- واحتلت وزارة الدفاع المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والاداري خصوصاً في عقود التسليح منها استيراد اسلحة بنوعيات رديئة، كما تم اكتشاف 50 ألف راتب وهمي كلفت الحكومة بلايين الدولارات سنوياً فضلاً عن ثمن الاسلحة والاعتدة وفقدت الوزارة 19 ألف قطعة سلاح، وقد بلغت حالات التحقيق في الوزارة الى 455 حالة تم تحويل 313 حالة الى محكمة التحقيق⁽³⁾. وان الحال ينسحب على وزارة الكهرباء وعلى وزارة التجارة من خلال استيراد المواد التالفة وغير الصالحة للاستخدام. وكشفت هيئة النزاهة ان هناك 193 حالة تحقيق في الفساد في الوزارة⁽⁴⁾.
- ان الفساد في العراق متزايد لسببين الاول نتيجة عدم الاستقرار الامني وغياب الرقابة وعدم تطبيق القانون، والسبب الثاني هو نعمة النفط وايراداته وسهولة التلاعب وبخاصة في الانتاج والتصدير نتيجة نقص في العدادات والمقاييس والمعايير في الكثير من المواقع ومنها مواقع التحميل والتوزيع فضلاً عن عمليات التخريب والسرقة⁽⁵⁾، فادت ايرادات النفط الى الثراء النفطي للعراقيين وبهذا اصبح العراق ارضاً خصبة للفساد فاعلّب الدول الغنية نفطياً هي اكثر فساداً. كما بينته المؤشرات الدولية، اذ ان العراق احتل المراتب الاخيرة في ترتيب الدول عربياً وعالمياً على وفق مؤشر أدراك الفساد وكما مبين في الجدول (2) يبين الجدول (2) ان العراق اخذ بتراجع حاد في مستوى ادراك الفساد خلال المدة (2003-2006) بسبب الاحتلال والانفلات الامني الذي ادى الى تفاقم حجم الفساد الاقتصادي، فقد اخذ الترتيب الاخير عربياً ومستوى متدني عالمياً وصل الى 160 وهذا يجعل العراق في المراتب الدنيا في ترتيب 180 دولة حسب هذا المؤشر، اما في عام 2007 و2008 فقد تحسن ترتيب العراق عربياً وتراجع عالمياً نتيجة البدء بأخذ إجراءات جادة في مواجهة العنف والتهاون في تطبيق القانون ومكافحة التهريب والسرقة، وتناقص ترتيب العراق على مستوى الدول العربية وتحسن على مستوى العالم في عام 2009 و 2010 نتيجة بدء صولة جديدة للدولة على الفساد والمفسدين الا ان العراق بقي في الرتب الاخيرة ويعد احد البلدان الاكثر فساداً عالمياً وعربياً بعد الصومال.

⁽¹⁾ د. عبد الوهاب حميد رشيد: مهمة إعمار وإدارة قطاع النفط العراقي، 5/ يوليو 2005 www.doroob.com

⁽²⁾ - هيئة النزاهة: الفساد كلف العراق 250 بليون دولار في خمس سنوات، مجلة الحرية <http://www.araahurra.com/haberler/haber.aspx>

⁽³⁾ د. منتظر فاضل سعد ود. ندوه هلال جودة: الفساد في الاقتصاد العراقي الاثار والمعالجات، مجلة علوم الاقتصادية (العدد 24،

مجلة 6، 2009)، ص 31

⁽⁴⁾ مصدر سابق، ص 44.

⁽⁵⁾ وزارة النفط: تقرير الشفافية الثاني تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، مكتب المفتش العام، بغداد 2005، ص 7



ثانياً: فرص الاستثمار في العراق

ان فرص الاستثمار عديدة منها ما يكون لاعادة اعمار البنى التحتية واخرى تطوير ما موجود من الاصول الانتاجية للقطاع الحكومي واخيراً مشاريع استثمارية في قطاعات الرئيسية والتي يمكن ان تساهم في انعاش الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر نمو الدخل فيه والجدول (3) يوضح الفرص الاستثمارية في العراق وحسب القطاعات الاقتصادية خلال عام 2009.

الجدول (2)

موقع العراق عربياً وعالمياً حسب مؤشر ادراك الفساد للمدة (2003-2010)

درجة المؤشر	الترتيب		السنوات
	عالمياً	عربياً	
2.2	113	16	2003
2.1	129	17	2004
2.2	137	17	2005
1.9	160	17	2006
1.4	178	16	2007
1.3	178	15	2008
1.5	176	18	2009
1.5	175	19	2010

*: ويتم ترتيب البلدان من (1) وهي البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد الى (10) للبلدان الخالية من الفساد او ذات الحجم الضئيل من الفساد.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية: مؤشر ادراك الفساد، متاحة على شبكة المعلومات الدولية

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

الجدول (3)

الفرص الاستثمارية في العراق وحسب القطاعات الاقتصادية خلال عام 2009

القطاع	عدد المشاريع (فرص)	النشاط
الزراعة	48 500 هكتار	توفير الغذاء الحيواني للسكان منها مزارع دواجن وتربية العجول والاعنام ومزارع الاسماك اراضي صالحة للزراعة غير مستقلة
الصحة	50	بناء مستشفيات ومراكز للمتخصصة للعلاج
الكهرباء	31	بناء محطات وتعمير المحطات القائمة
الاسكان والتشييد	75	بناء وتعمير
الصناعة	65	بناء وتعمير
التعدين	10	النفط غير المستخلص وانشاء مصافي ونتاج مواد متنوعة
الاتصالات	6	بناء وتطوير
السياحة والفندقة والمطاعم	250	بناء وتعمير
النقل	24	بناء وتعمير

المصدر: National Investment commission: NIC sector and province overviews project list, December 2009.

ثالثاً: علاقة الفساد المالي في فرص الاستثمار في العراق

ان انتشار الفساد يعطل الكثير من فرص الحصول على استثمارات اجنبية مباشرة وتزايد الاستثمارات غير المباشرة نتيجة لانخفاض درجة الخطورة وقلة ممارسات الفساد والضغط من قبل الدولة المضيفة وسهولة تحويلها وسحبها الى الدول الام اذا ما حدث ما يؤثر بها في الدولة المضيفة، وان هذه الاستثمارات تعادل فرض ضريبة اضافية على الاستثمار قدرها 20%⁽¹⁾. اذ كلما كانت معدلات الفساد مرتفعاً سوف يؤدي الى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال وبالتالي يؤدي الى انخفاض الحافز على الاستثمار.

وللوقوف على اثر الفساد في الاستثمار ولعدم توفر نسب الفساد على مستوى الاقتصاد العراقي وحسب القطاعات الاقتصادية لايجاد حقيقة اثر الفساد تم الاعتماد على الموازنة العامة للدولة العراقية للعام 2007 في عرض التخصيصات الاستثمارية لبعض الوزارات ونسبة الفساد لهذه الوزارات في عام 2007 والجدول (4) يوضح حجم التخصيصات الاستثمارية ونسبة الفساد وفق الوزارات لعام 2007 يبين الجدول (4) طبيعة التوزيع التخصيصات الاستثمارية لمشاريع وفق الوزارات والتي اعطت نسبة الفساد الاعلى في وزارة الدفاع مقارنة بالتخصيصات الاستثمارية تليها الكهرباء والتجارة وقد سجلت وزارة التربية ادنى نسبة فساد.

الجدول (4)

التخصيصات الاستثمارية نسبة الفساد في الوزارات العراقية خلال عام (2007) مليون دينار

الوزارة	تخصيصات المشاريع الاستثمارية 2007	نسبة الفساد % (3)
وزارة الدفاع	492399.044	53.33
وزارة الكهرباء	4709128.950	13.33
وزارة النفط	3854602.000	7.16
وزارة النقل	502031.391	2.95
وزارة الداخلية	702150.966	2.81
وزارة التجارة	59067.220	2.11
وزارة المالية والبنك المركزي	958754.031	2.11
وزارة الاعمار والإسكان	589314.292	1.69
وزارة الاتصالات	379485.495	98
وزارة الرياضة والشباب	125225.2	70
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	464556.4	70
وزارة الصحة	142263.4	70
وزارة العدل	27824.25	56
وزارة الزراعة	95400	42
وزارة الموارد المائية	964280	42
وزارة الصناعة والمعادن	697090.5	28
الهيئة العليا للانتخابات	5000.000	14
البلديات والأشغال العامة	1448013.54	14
وزارة التربية	481183.3	7
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	22505.63	7

المصدر: وزارة المالية: الموازنة المالية العامة في العراق، لعام 2007 والعمود (3): سعاد عبد الفتاح محمد: الفساد المالي والإداري في العراق المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام نسكو، اليمن، 2008، ص 8-9.

⁽¹⁾ تقرير عن الهيئة العامة للمناطق الحرة 2008، مصدر سابق، ص 6



ولقياس اثر الفساد في فرص الاستثمار تم اعتماد على اسلوب القياس الاقتصادي بأخذ بيانات مقطعية متكونة من عشرين وزارة في عام 2007 واستخدم اسلوب الانحدار لاربع صيغ دالية هي الخطية واللوغارتمية المزدوجة ونصف اللوغارتمية للمتغير التابع ومرة اخرى للمتغير المستقل لدراسة العلاقة بين الفساد والاستثمار من خلال اعتماد التخصيصات الاستثمارية في عام 2007 كمتغير تابع (Y) ونسبة الفساد (X) وكما مبينه في جدول (5).

جدول (5)

المعادلة المقدرة للعلاقة بين الاستثمار ونسبة الفساد في العراق للسنة 2007

المعادلة	DW	F	R ²
خطية $y = 1194255 - 11872X$ 3.03 -1.27	1.27	1.61	0.08
لوغارتمية مزدوجة $\ln y = 13.1 - 0.182 \ln x$ 14.91 -0.62	1.92	0.39	0.021
نصف لوغارتمية $\ln y = 12.9 - 0.0083 x$ 22.85 -0.62	1.91	0.38	0.021
نصف لوغارتمية $y = 1209992 - 138507 \ln x$ 1.91 -0.66	1.25	0.43	0.024

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج v.13 Minitab

$$tc(18,5\%)=1.73, dl(20,5\%)=1.20, du(20,5\%)=1.41, fc(2,17,5\%)=3.59$$

يبين جدول (3) ان العلاقة سلبية بين درجة الفساد المحلي والاستثمار وبكل الصيغ الدالية المقدرة وهذا يدل على ان ازدياد الفساد في الدولة يقلل من فرص الاستثمار وبالعكس في حالة انخفاض درجة الفساد يزداد حجم فرص الاستثمار. وان جودة التطابق على وفق اختبار R^2 أفضل ما يكون على وفق الصيغة الخطية كونه اعلى قيمة وهذا يعني ان 0.08 من التغيرات بالاستثمار تنجم عن عنصر الفساد في حين ان المتبقي يكون لعوامل اخرى تؤثر في الاستثمار لم يتم تضمينها منها الامن وسيادة القانون وبينه الاستثمار ذات الاثر الاكبر في الاستثمار، ويعني هذا ان زيادة الفساد بنسبة 1% تؤدي الى تقليص الاستثمار بمقدار 11872%. وان اختبار D-W لا يدل على وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الصيغ كافة فقد اوضحت نتائج لعلاقات الانحدار ان العلاقة سلبية وهو ما يؤكد الواقع ومنطق النظرية القياسية والاقتصادية.

ان للفساد آثارا سلبية في كل من الكفاءة والنمو الاقتصادي، ويأتي ذلك من خلال تأثيرا الفساد غير الملائمة على كل من الحافز على الاستثمار والانشطة الانتاجية مقارنة بالانشطة الباحثة عن الربح، وعلى نوعية وكفاءة المرافق العامة، والاسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل وخلق ثقافة الفساد في المجتمع على النحو التالي:-

- 1- يقلل الحافز على الاستثمار: ان رجال الاعمال في البيئة الفاسدة سوف تفرض عليهم اعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليه دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم وعند القيام بالاجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. وسيؤدي هذا بالطبع الى زيادة تكلفة الاعمال خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي، مما يقلل من تحفيز رجال الاعمال على الاستثمار.
- 2- يزيد من عائد البحث عن الربح مقارنة بالعمل المنتج: ان الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الافراد وقتهم لممارسة الفساد وليس الانشطة المنتجة، ويغري هذا بالطبع اصحاب المهارات والمواهب بالاتجاه نحو الاعمال الباحثة عن الربح بدلا من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.
- 3- يسبب الفساد اعاقا تنفيذ المشاريع التنموية وتنشيط المشاريع غير المفصلية في المجتمع مما يؤدي الى تبديد اموال الدولة واختلاسها وسرقتها بطريقة مضللة من قبل الموظفين الفاسدين مما يحرم المجتمع من فرص الاستفادة من تلك الاموال في موضعها المناسب
- 4- يقلل من نوعية المرافق العامة وكفاءتها: يتحقق ذلك بالطبع عندما يتم ارساء الهبات والعطاءات بصورة فاسدة، لانه سيؤدي الى منح عقود الاشغال العامة للمؤسسات الاقل كفاءة التي تدفع الرشاوى ويقتل هذا بدوره من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الانتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها.
- 5- يشوه تركيب النفقات العامة، والاسواق وتخصيص الموارد الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات



- 1- ان الفساد في العراق له جذور بدعت منذ الثمانينيات من القرن المنصرم الا ان ظروف عقد التسعينيات منه ادت الى ظهور الفساد بشكل ملفت للنظر وبعد عام 2003 ازداد وبشكل فاحش
- 2- هناك جملة من الاسباب التي لعبت دور بارز في تعميق ظاهرة الفساد منها البيئة الاجتماعية للفرد واخرى ولدت الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها الفرد العراقي
- 3- هناك عناصر اساسية تلعب دوراً في نسج رقعة الفساد وهم التاجر والجابي والعمالة هم الذين يؤلفون معاً ثلوث الفساد البنيوي. إنهم نتاج له، وسبب له في الوقت نفسه
- 4- انتشر الفساد كالإخطبوط في الاقتصاد العراقي ومؤسساته مما ادى الى تعطيل الكثير من المشاريع وخاصة الخدمة في قطاعات الكهرباء والماء والنقل والصحة....الخ
- 5- يتمتع العراق بميزة تنافسية في توفير الموارد الاقتصادية فهو ذات بيئة اقتصادية مغرية وجاذبة لاي مستثمر محلي او اجنبي.
- 6- يعاني العراق عوائق جمة تؤثر سلباً على الاستثمار وكان الفساد احد العوائق التي حالت دون تحقيق استثمارات التي تنهض بالاقتصاد العراقي. وعلى جذب مستثمرين عراقيين واجانب .
- 7- هناك العديد من فرص الاستثمار في العراق منها تأهيل ما هو قائم واخرى تطوير ما موجود من اصول وفي ظل البيئة الفاسدة نجد ان كفاءة الاستثمار منخفضة مما لا يحفز على دخول شركات للاستثمار في العراق.
- 8- بين التحليل الكمي ان العلاقة عكسية بين الفساد المالي والاستثمارات اذ كلما زادت نسبة الفساد قلت فرص الاستثمار وعلى وفق دوال الانحدار المقدرة ، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ثانياً- التوصيات

- 1- الرقابة في التعيين او اختيار الرجل المناسب للمكان المناسب بعيداً عن المحسوبية والرشوة في مؤسسات الدولة
- 2- الرقابة المشددة على المنافذ الحدودية من نوعية البضائع الداخلة والخارجة من والى العراق وعلى ان يتم تبديل الموظفين بين فترة واخرى
- 3- يجب ان يكون هناك دور كبير للقضاء العراقي في مكافحة الفساد والمفسدين
- 4- تثقيف المجتمع ونشر التعليم الذي سيساعد على تطوير الطرائق العلمية لمعالجة المشاكل الحكومية اي خلق رأي عام يرفض الفساد
- 5- نشر حجم الفساد ضمن المجموعة الاحصائية السنوية التي تصدر من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات كفصل منفرد مقسم حسب القطاعات الاقتصادية
- 6- يتطلب مقضات المسؤولين الذين ثبت ادانتهم من قبل المفتش العام وبشكل علني ويكون البدء من كبار المسؤولين
- 7- يتطلب فتح المجال امام القطاع الخاص العراقي ومنح القروض وتسهيل قيام المشاريع التي تساهم بشكل جدي في نهضة الاقتصاد العراقي.
- 8- ادخال مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- 9- نشر ثقافة الشفافية في كافة مفاصل الحكومة العراقية ومؤسساتها. وان تقوم دوائر المفتش العام في كل وزارة بنشر تقاريرها على موقع الوزارة الالكتروني وان لاكتفي بتقرير اخر سنة وانما ان يكون كل تقارير السنوية متاحة على الموقع .
- 10- نشر وتثقيف وترويج القيم الدينية والأخلاقية لموظفي القطاع الحكومي وبيان مدى حرمة المال العام وكيفية المحافظة عليه.
- 11- استعادة دور الدولة في ممارسة وظائفها الطبيعية في تعزيز سلطة القانون والنظام ومحاربة الفساد وتأمين آليات سليمة على الاصعد المالية والقانونية وسواها بكلمة اخرى خلق بيئة مناسبة ومحفزة للاستثمار على مستوى المؤسسات وادارة الدولة بشكل صحيح.
- 12- قيام دور الدولة في تهيئة البنى التحتية وتحديد المشاريع الاستثمارية التي تساهم في حل مشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي البطالة والفقر.
- 13- نشر خارطة استثمارية تتضمن المشاريع المتاحة والمواقع وتكاليفها سنوياً
- 14- زيادة أعداد المحاسبين الماهرين وإعلاء شأنهم، والاعتراف بدورهم ومكانتهم قانونياً وميدانياً واجتماعياً.



15- إقرار وتطبيق فاعل لكل ما يزيد من احتمال كشف عمليات الفساد، وليس ذلك سهلاً ، بل يتطلب خلق قناعة راسخة عند الموظفين بحتمية كشف وانكشاف عمليات الفساد، ومن ثم حتمية العقاب بحجمه العادل والرادع، وهذا بدوره يستدعي وضع أنظمة داخلية لمكافحة الفساد.

مصادر

1. باولو مورو: الفساد الاسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998.
2. برنامج الامم المتحدة الانمائي: الفساد والحكم الرشيد، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم ، ورقة عمل (3) نيويورك ، تموز 1997.
3. بشير مصطفى: الفساد الاقتصادي وأثره المدمرة، واحة التجارة والاقتصاد، شبكة العراق الثقافية ، واحات الاقتصاد والكمبيوتر والبرامج العامة. <http://www.iraqcenter.net/vb/48>
4. الجهاز المركزي للإحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية 2008، (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009).
5. خالد حنتوش: تقرير المفتش العام 2008 في وزارة المالية، وزارة المالية 2009.
6. خطاب صكار العاني : جغرافية العراق ارض وسكان وموارد اقتصادية ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1990.
7. د. سيد شوربجي عبد المولى: مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، الطبعة الاولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006).
8. د. عبد الوهاب حميد رشيد: مهمة إعمار وإدارة قطاع النفط العراقي، 5/ يوليو 2005 www.doroob.com
9. د. سمير عبود عباس و صباح نوري عباس: الفساد والمالي في العراق ، مظاهره، أسبابه ، و وسائل علاجه، مؤتمر النزاهة العلمي الأول، المعهد العراقي للمدة (5-6) تموز 2008.
10. د. محمد عبد الكريم العقيدى : إفاق الاستثمار الاجنبي في العراق 2005-2007، جريدة الزمان، العدد 2223 في 2005/9/26 - <http://www.azzaman.com/azzaman/ftp/articles/2005/09/09-26/777.htm>
11. د. منتظر فاضل سعد ود. ندوه هلال جودة: الفساد في الاقتصاد العراقي الاثار والمعالجات، مجلة علوم الاقتصادية (العدد 24، مجلد 6، 2009).
12. زياد عربية بن علي: الفساد "أشكاله - أسبابه ودوافعه- آثاره-مكافحته و استراتيجيات الحد من تناميهِ - معالجته"، مجلة دراسات إستراتيجية - جامعة دمشق - العدد 16 صيف عام 2005.
13. سعاد عبد الفتاح محمد: الفساد المالي و في العراق المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام ، نسكو، اليمن، 2008 <http://www.nscovemen.com/index3.php?id=6&id2=134>
14. سلام كبة: جرائم الفساد في العراق، آراء و مقالات ، <http://www.krg.org>
15. سمير الصارم: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق ، (دمشق: دار الفكر المعاصر 2003).
16. صندوق النقد الدولي: تقرير التنمية في العالم 1996، واشنطن 1997.
17. صندوق النقد العربي: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ابو ظبي.



18. ضياء كاظم الكناني: اسباب نشوء الفساد في العراق، منتديات المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الواحدة المتخصصة، البحوث والدراسات، <http://www.airssforum.com/f268/t16526.html>
19. علي عبد القادر علي: مؤشرات قياس الفساد، سلسلة جسر التنمية، العدد 70، السنة السابعة، 2008.
20. فايزة الباشا: الفساد وآليات مكافحته، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المحاضرة الرابعة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 2005/10/17.
21. القرآن الكريم: سورة العنكبوت (36).
22. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح الكتاب الثقافي، بيروت، 1981، دار .
23. منظمة الشفافية الدولية: عالم مبني على الرشوة، التقرير العالمي للفساد 2005.
24. هيئة النزاهة: الفساد كلف العراق 250 بليون دولار في خمس سنوات، مجلة الحرية <http://www.araahurra.com/haberler/haber.aspx>
25. هيئة العامة للمناطق الحرة 2008: تقرير الهيئة العامة للمناطق الحرة 2009.
26. هيئة النزاهة: تقرير اعمال النزاهة 2008، بغداد 2009.
27. د. هيثم كريم صيوان: الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، مؤتمر النزاهة العلمي الأول، فندق المنصور ميليا للأيام (5-6) تموز 2008.
28. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، 2009.
29. وزارة النفط: تقرير الشفافية الثاني- تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، مكتب المفتش العام، بغداد 2005.
30. ياسر خالد بركات الوائلي: الفساد - مفهومه ومظاهره وأسبابه مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة نبأ، العدد 80، 2006.
31. يحيى غني النجار: الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مؤتمر النزاهة العلمي الأول، فندق المنصور ميليا للأيام (5-6) تموز 2008. http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc
32. Transparency International: coalition against corruption; Iraqi ministers on graft charges, Press Release ,October 2005 .www. transparency.org
33. National Investment commission: NIC sector and province overviews project list, December 2009.
34. Vito Tan&Hamid Davoodi:Corruption,public investment ,and growth,IMFworking paper,wp97/139,October,1997